المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

ممارسات التجديد
في النحو العربي ووهن التدليل

Practices of renewal
in Arabic grammar and the weakness of punctuation

بقلم الأستاذ الدكتور

محمد رفعت حمدان أحمد

أستاذ اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط
جامعة الأزهر ـ وعميدها الأسبق ـ جمهورية مصر العربية

العدد الثالث (إصدار ديسمبر ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٣/٦٩٤٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

ممارسات التجديد في النحو العربي ووهن التدليل

محمد رفعت حمدان أحمد

قسم اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط ـ جامعة الأزهر ـ وعميدها الأسبق ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : melstohy@yahoo.com

الملخص

النحو علم العرب ، الذي سبقت به ، فحفظ لها لغتها ، ومن المعروف أن العصور لا تملك فكر بعضها ، ودائما ما يوجه الاعتراض والانتقاد للسابق . فتبارت عقول العلماء في النحو فأوغلوا فيه ، وأخضعوه في علله لشيء من قضايا المنطق والفلسفة .

وإخضاع العلوم لهذين العلمين أمر طبعي ، لكن عدم توقف العقل في النحو عند حد معين فتح باب الشكوى من هذا العلم ومن صعوبة تعلمه ، فتذرع بعد ذلك كل من أراد النيل من النحو باعتباره ميزان اللغة ، وحامي حصنها عبر عصور متعاقبة ، بالصعوبة والتعقيد . ..

فخرجت دعوات ، لا يخرج تصنيفها عن العصبية التي تزعمها بعض علماء المغرب ، فتأثر بهم دعاة العصر الحديث ، الذين زرعت فيهم بعض القوى ثقافة الاختلاف ، والخروج عن القديم والمألوف .

ومما يزيد الأمر غرابة أن هذه الدعاوي لم تكن ناصعة الدليل ، ولا قوية البرهان ، وأن ما رفعوه من عناصر دعوية لا يمثل معشار ما توصل إليه الأوائل من النحويين ، مما يوقن في النفس أن فكر التعامل مع القضايا فيه بعض الخلل، وأن الأوائل كانت تأملاتهم واستنباطاتهم أدق وأعمق فكرًا ، وأن الأمر لو ترك لهم لوضع قواعد هذا العلم ، أو تدبر أمر اللغة بما يحفظها من علوم لتاهت عقولهم ، وزاغت أفكارهم ، وتخبطوا في معترك الخلاف .

فدعوة الدكتور شوقي ضيف – وغيره – لا تخرج عما ذكرنا ، فهي إفرازات صراعات فكرية في ذلك الوقت بين أناس رباهم المستعمر ليفرق بهم وحدة الأمة ، ويمزق نسيجها .

فما قرر حذفه كان يلزمه أن تحذف تراكيبه ؛ لأن النحو هو قانون الحفظ، وما يقوم بالحفظ لا بد أن يرد عليه ما يحفظه ويضبطه ، فإذا لم تفرز اللغة تراكيب متنوعة ومتعددة ، لما أعمل النحاة فيها القول .

ونظراً لاختلاف العلاقة التركيبية بين كان في محيط الجملة الاسمية ، وبين الأفعال العادية في محيط الجملة الفعلية حال دون دعواه ، وكذا الأمر بالنسبة لـــ ما ولا ولات ، فالمعاني النحوية مع هذه الأحرف لا تمثل عائقًا أو تعقيدًا ، أما المعاني الإعرابية ، فهي من انتاج اللغة وتراكيبها ، والنحوي يقوم بإسقاط المعني المناسب على المعنى الإعرابي، فعلاقة الجملة الاسمية قبل النسخ وبعده واحدة ، لذلك كانت دعوته خالية من الدليل .

الكلمات المفتاحية: ممارسات التجديد ، النحو العربي ، وهن التدليل .

Practices of renewal in Arabic grammar and the weakness of punctuation

Mohamed Refaat Hamdan Ahmed Stohi
Department - Islamic Girls College in Assiut - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt.
Email: melstohy@yahoo.com

Abstract

Grammar is the science of the Arabs, which preceded it, preserving its language. It is well known that ages do not have the thought of each other, and objection and criticism are always directed at the predecessors. The minds of scholars competed in grammar, and they delved into it, subjecting it to some issues of logic and philosophy in its causes.

Subordinating the sciences to these two sciences is a natural matter, but the fact that the mind does not stop with grammar at a certain point opens the door to complaining about this science and the difficulty of learning it. After that, everyone who wants to undermine grammar, as it is the balance of the language and the protector of its fortress through successive eras, used the excuse of difficulty and complexity.. .

So calls came out, and their classification does not deviate from the fanaticism claimed by some Moroccan scholars, and the preachers of the modern era were influenced by them, in whom some forces implanted a culture of difference and departure from the old and the familiar.

What makes the matter even more strange is that these claims were not clear in evidence, nor strong in proof, and that the elements of the claim that they raised do not represent a tenth of what the first grammarians reached, which makes sure in the soul that the thought of dealing with issues has some defects, and that the first ones were their contemplations and deductions. More accurate and deeper thought, and if it were left to them to establish the rules of this science, or manage the matter of the language with the knowledge that preserves it, their minds would have wandered, their thoughts would have wandered, and they would have floundered in the arena of disagreement.

The call of Dr. Shawqi Dhaif - and others - does not deviate from what we mentioned, as it is the outcome of intellectual conflicts at that time between people who were raised by the

colonizers in order to divide the nation's unity and tear its fabric.

Whatever he decided to delete, he had to delete its compositions. Because grammar is the law of memorization, and what memorizes must be followed by what it memorizes and controls. If the language did not produce diverse and multiple structures, grammarians would not have said anything about it.

Due to the difference in the syntactic relationship between was in the context of the nominal sentence, and the regular verbs in the context of the verbal sentence, it is prevented from claiming it, and the same is true for "ma, wala, and walat," the grammatical meanings with these letters do not represent an obstacle or complication. As for the grammatical meanings, they are a product of the language. And its structures, and the grammarian projects the appropriate meaning onto the grammatical meaning, so the relationship of the nominal sentence before and after the abrogation is the same, so his call was devoid of evidence.

Keywords: Renewal practices, Arabic grammar, and the weakness of pampering .

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله جعل العلم هداية ونورًا لبني الإنسان ، وأصلي وأسلم على أفضلهم خلقًا وعلما ، وعلى آله وأصحابه ، ومن استن بسنته إلى يوم الدين .

" **أما بعد** "

فقد علت رغبات وصيحات التجديد عبر عصور متعاقبة ، ورفعت دعوات كثيرة لتجديد النحو ، ولم يكن هذا الأمر قاصرًا على عصر دون عصر ، ولا بلد دون الأخرى ، بل عم واستطال ، لذلك جاء منها ما يقبل – مع التحفظ على لفظ تجديد – ومنها ما يرد ، ونجن بعون الله تعالى سنتناولها بالرد والدراسة، والله من وراء القصد ، وقد علونت هذه السلسلة بـ (ممارسات التجديد في النحو العربي ، ووهن التدليل) .

وقد آثرت أن يكون هذا اللون ممارسةً ؛ لأن الممارسة تتعلق بصاحبها فلا تخرج عن فكره إلى فكر غيره ، وقد يكون لها مؤيد أو لا ، كما أن الاكتمال ليس شرطًا فيها ، أما الدعوة ، فصاحبها جزء منها، ويتبناها غيره تأييدًا، ويطلب فيها المنهجية والموضوعية، والتدرج شيئا فشيئا، فهي مرحلية لا تنقل إلى مرحلة إلا بعد اكتمال السابقة، كما أن الاكتمال شرط فيها .

وسأقوم بدراسة هذه الدعاوى ؛ حتى نعرف أين تقف من النحو العربي الذي رسخه الأقدمون ، فالنحو كالقلب في جسم الإنسان ، إذا خبت خبت الجميع ، فلا تستقيم العلوم إلا به ؛ لأنه أداة تؤدي دورها في كل العلوم .

وبعزم الله سبحانه وتعالى وحوله وقوته ، سأتناول هذه الدعوات – الممارسات – والآراء قديما ، وحديثا ، وأجعلها سلسلة في الرد والقبول ؛

ونظرًا لأن قواعد النشر لا تسمح بالبحوث الكبيرة ، ووضعت كمًّا محددًا لما تنشره على صفحاتها ، فسوف أنشرها تباعًا ، واحدة تلو الأخرى .

وسوف يكون هذا المبحث عن التجديد الذي كتبه فضيلة الدكتور شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو العربي . وسيأتي تباعا باقي الدعوات التي سارت تحت زعم التجديد أو التيسير أو الإحياء .

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع ، فيرجع إلى الآتي :

●إهدار دور النحاة الأوائل في قيام هذا العلم واكتماله ، فدائما اللاحق يخول لنفسه أن يكون أصح ، وأنفع من سابقه ، وأن السابق غفل ، أو تردد ، وأنه لو فعل كذا لكان كذا .

●غالبية الدعاوى التي خرجت تنادى بتجديد النحو أو إصلاحه ، مدفوعة بالغرض ، وليست لذات النحو ، فدعوة ابن مضاء فيه رائحة العنصرية والتحزب ، والدعوات الحديثة ، كانت مدفوعة بصراعات ثقافية بين القديم والجديد ، وقد أزكى هذا الروح وهذه الغلة المستعمر أو المستشرق ، فخلق جيلا من العلماء زين لهم ما للغرب من حضارة وتقدم ، وذلك بإيفادهم إلى بلاده تحت مسمى البعثات ، فرجعوا رافعين راية التغريب .

●الجيل – جيل النهضة – الذي كثرت فيه هذه الدعوات ، قد أزكى روحه المستعمر ، وأصقله بفكره ، بعد إيمانه أن هذه الشعوب لن تهزم بالسلاح ، وإنما تهزم بالفكر ، والفكر يكون بزعزعة رابط الوحدة ، وهما الدين واللغة ، وخراب اللغة يكون بالنفاذ إلى النحو .

●تأثر أصحاب هذه الدعاوى بقمم في العلم والفكر ، دون التنبه إلى خبث ما زرعه المحتل في نفوسهم ، وهذا ما حدث مع الدكتور شوقي ، في تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وتأثر الأخير بالدكتور طه حسين .

●لاحظت أن هذه الدعاوى لم تكن في المنهج ، ولا في النحو كـذات ، وإنما جاءت في الفروع والمسائل ، التي يختلف دائما فيها الإدراك والاستنباط ، كاختلاف البشر في الشكل والمضمون .

●محاكمة النحاة بغير وجه حق ، ومحاكمة النحو ظلمًا وعدوانًا ، فالنحو لا يخرج عن كونه عملاً مستنبطًا من خلال استقراء تراكيب اللغة ومفرداتها ، مع ملاحظة المفارقات والتغييرات التي تكون فـي التركيـب ، ومـع الأداة الواحدة ، فبلا شك سيكون المرء محكومًا بما يرد عليه ، وبلا شك أن تفسير التغييرات والمفارقات ستختلف من عالم إلى عالم ، فتنوع اللسان العربي أدى إلى تنوع أحكام التراكيب ، وحاول النحاة أن يجمعوا غالبية التراكيب تحـت ضابط واحد ، فصنعوا في ذلك ما وسعهم ، وما لم يستطيعوا لـه سـبيلاً ، تبارت العقول إما في الحكم عليه ، وإما تأويله ؛ فهل هذا عمل ناقص ؟ فلـو كان أحد منهم – الدعاة – مكان النحويين الأوائل هل كان سيصل إلـى مـا وصلوا إليه ؟ وماذا عساه أن يرشده عقله ؟!

●رأيت أن أصحاب هذه الدعاوى – من باب التجاوز في تسميتها دعوة والأولى أن تكون اعتراضًا – لم يرسموا لنا للنحو طريقًا نسير عليه نتعلمـه ونعلم به ، فلم تخرج دعواتهم من حناجرهم ، ولم يبلغ طنينها الأسماع ، فهي بمنزلة شعارات المتبارين تنهي بمجرد انتهاء التباري والتنافس ، فكان الأولى بهم أن يقدموا لنا ما يغني عن هذا النحو المعقد ، أو يقترحوا لنا سبلا تحتوي كل تراكيب اللغة لهذا العلم ، وتكون أفضل من طرق السابقين ؛ لكن أن تكون عالة عليهم في نتاجهم ، فلا يعقل أن تعمل فكرك فيما توصلوا إليه معترضًـا

ومنتقدًا ، وكان يلزمك أن تطرح علينا ما توصلت إليه ، حتى نطرح هذا النحو الذي بين أيدينا، أو نستبدله، وقد أكد هذا المعنى علماء النحو قديمًا.(١)

أما عن خطة هذا البحث ، فسوف تكون هذه الدعاوى قديما وحديثًا سلسلة متتالية واحدةً تلو الأخرى ، وقد تكون الدعوة في مبحث واحد أو مبحثين ، ولنبدأ بدعوة الدكتور شوقي ضيف ، في إعادة تنسيق أبواب النحو، وذلك بالاستغناء عن بعض الأبواب ، أو دمجها ، وهذا هو الأساس الأول ، وسيكون الأساس الثاني : الإلغاء في بحث مستقل ، فإذا قدر الله لهذه السلسلة الانتهاء والفراغ منها ، فسيكون العمل بعد ذلك جمعها في كتيب وتنسيقها تاريخيا .

والله أسأله أن يعين ويوفق ، وأن ينفع به ، وينفعنا بما كتبنا فهو من وراء القصد نعم المولى ، ونعم النصير .

الأستاذ الدكتور

محمد رفعت حمدان أحمد

أستاذ اللغويات في كلية البنات الإسلامية بأسيوط

وعميدها الأسبق

(١) وقد ذكر هذا المعنى ابن جني في الخصائص ١٨٩/١

تمهيد

يجب علينا قبل تناول كل دعوة أن نبحث في أسباب هذه الدعاوى ، ونوعها ، وطبيعتها ، وذلك حتى تعم الفائدة ويتضح الموقف ، ولا يكون الأمر تراشقًا بالكلام النظري ، أو دعوة بلا حجة وبرهان .

أسباب الدعاوى :

في حقيقة الأمر الموضوع شائك ولا تستطيع أن تفصل بين أغواره ، فقد ظهر قديما دعوة تدعو إلى تهذيب النحو ، واختصاره بدل تعقيده وتعسيره وتصعيبه . فمن الأسباب التي تظهر جلية في هذا :

الأول : الاختصار والتيسير والتهذيب ، وأعتقد أن السبب في هذا ما نقل عن الجاحظ فقد ذكر أنه قال للأخفش : " قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها ، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، قلت حاجتهم إليَّ فيها ، و إنما كانت غايتي المنالة ." هـ [1]

وقال الجاحظ في رسائله ينصح معلم العربية ، تحت باب رياضة الصبي : " أما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه ، وشعر إن أنشده وشيء إن وصفه ، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ، ومُذهلُ

---

(١) كتاب الحيوان للجاحظ ٩١/١ ، ٩٢ ، تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ – ١٩٦٥م ، ط الحلبي .

عما هو أردُّ عليه منه من رواية المثل والشاهد ، والخبر الصادق ، والتعبير البارع .. وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء."هـ[1]

هذان النصان المذكوران عن الجاحظ ، الأول ذكره الجاحظ في الحيوان، والثاني ذكره الجاحظ في رسائله تحت عنوان " رياضة الصبي " وهو توجيه للمعلم ، وما يلزمه عند تعليم الصبي ، وما ذكره هو مطلب كل العلوم ، فالصبي يتدرج في العلم كما يتدرج في العمر ؛ فلا تلق إليه عويص العلوم ، وتبدأ بالأسهل الأيسر .

على أية حال كلام الجاحظ لا يعني الخط من قدر النحو ، ولا التقليل منه ، وإنما هي دعوة من الجاحظ لتناسب القدرات ، فالنشء المبتدأ ليس لديه من المؤهلات الذهنية التي تؤهله للاطلاع على مسائل هذا الفن ، والأخذ والرد فيها ؛ لذلك وجب على المعلم أن يعرض على الصبي في بداية أمره المسائل التي تؤهله لضبط لسانه ، ومعرفة مواقع الخطأ .

أما النص الأول الذي دار بين الأخفش والجاحظ، فالنفس منه في قلق وزيغ، فلا يعقل أن الأخفش يسلك الصعب في هذا العلم لأجل المنالة والعطاء.

فمن الملاحظ أن هذه الرواية فيها مآخذ كثيرة ، وأن طريق التشكيك فيها أكثر من طريق الإذعان والقبول ، وأن فيها ما فيها من الافتراء ، ونحن نسجل ما لاحظناه فيها في الآتي :

١. هذه الرواية قليلة المصادر ، مما يقوي الشك فيها
٢. ما ذكره الجاحظ هو نقد شخصي للأخفش وليس للنحو .
٣. السؤال من الجاحظ ليس موضوعيًا ، ويعطيك إحساس أنه لا يهدف إلى شيء، وكأنه من تجاذب أطراف الحديث في المجالس.

---

(١) رسائل الجاحظ ٣٨/٣ تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٦٤ م .

على أية حال يمكن جعل الرغبة في الاختصار ، والتيسير في تنظيم الكلام سببا في رفع دعاوى التجديد في عصور متلاحقة .

الثاني : كثرة الشكوى من صعوبة تعليم النحو ، دفع العلماء إلى التيسير فيه عن طريق التأليف ؛ فقد وضع الكسائي المتوفي ١٨٩ه كتاباً سماه : " مختصر النحو " ومثله أبو جعفر النحاس المتوفي سنة ٣٣٩هـ الذي وضع مختصرًا في النحو سماه " كتاب التفاحة " ، وجمل الزجاجي .... وغيرها .

فقد تكون الشكوى ، والتذمر من تعليم النحو ، وقيام بعض العلماء بالتيسير فيه ، والحد من الشكوى ، دفع قلة من العلماء إلى هذه الدعاوى .

الثالث : وجود كثير من المشكلات النحوية التي أرهقت النحو عبر العصور المتعاقبة ، وهذه ليس مقصودًا ، وإنما فرضته طبيعة التفكير ، فقد كان للغة عامة والنحو خاصة علماء أخذوا كل الوسائل لصيانة اللغة ، ومنها التمسك بالقديم ، والمحافظة عليه ، فحرصهم عليه في غير ملاينة ، والوقوف عنده من غير تصرف واجتهاد أكسبه الجمود ، فدار الأمر حول النص ولفظ النص .

فتولد عند هؤلاء فكرة السماع الكثير ، وإبعاد القليل ، فخلقت نوعاً من الأخذ والرد ، ونقد الكثير بالقليل ، لأنك كعالم لا تملك فكر العصور المتلاحقة. فعبَّدوا الطريق أمام كل من يحمل راية النقد ، والانتقاد ، ويطلق الدعاوى هنا وهناك . وهذا طبعي حيث تطور الحركات الفكرية الناشطة عبر كل عصر وزمن .

ومن هذه المشكلات : مشكلة القياس الاستقرائي والشكلي ، والتعليل ، والمروي ، والعامل ، وهذه ليست مشكلات ذاتية ، وإنما إشكالها في التعامل معها ، وتعدد النظر فيها .

الرابع : الإفراط في إخضاع النحو للعقل والمنطق ، حيث ظهر في منتصف القرن الثاني علماء الكلام الذين غلب في فكرهم المنطق ، وهو وقت تدوين النحو ، فاستخدموا الحجج المنطقية في البحوث اللغوية ، فغلب المنطق في التأليف .

فالحركات الإعرابية ما هي إلا حدث لا بد له من محدث ، وهذا المحدث هو العامل ، وهذا من مؤثرات علم الكلام – المنطق – فلا يوجد صنعة أو أثر ، بلا صانع أو مؤثر ؛ فرفع آخر الكلمة ، أو نصبها ، أو جرها، أو جزمها ، فهذا التنقل بين الرفع والنصب ....حادث لا بد له من محدث ، وهو العامل .

فقد تأثر النحاة بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول والسبب والمسبب ، وقد أدى هذا إلى خلط وتعقيد وابتداع أبواب قد يكون من الصعب ابتعادها عن دائرة النحو واللغة .

الخامس : العصبية الجغرافية ، فدعوة المغرب لم تكن إلا خروجًا على نحو المشرق ، ودعوة العلماء لم تكن إلا غبناً للنحاة يرجع إلى مكانة النحو والنحاة بين العلوم والعلماء ، وقد تمثل هذا الدافع جليًّا في دعوة ابن مضاء القرطبي ؛ فقد كان علماء المغرب (الأندلس) يريدون أن يكون علم المشرق للمشرق ، ومن هذا المنطلق نبعت الثورة على العلوم الشرقية ، والنحو واحد منها ؛ فألف ابن مضاء كتاب " الرد على النحاة " الذي أراد منه الخروج على نحو المشرق . وإن كان فيه ما يقبل ، لكنه لا يمكن أن تكون له الطلاقة العلمية ؛ لشبهة الميل المذهبي ، وهذا يشكك فيه مرجعيته كبحث علمي لغوي، فإنكاره لما أنكر ليس تمسكا بالجانب البحثي الصحيح ، لأنه ظاهري ويريد أن يعم المذهب الظاهري المسائل النحوية واللغوية .

طبيعة الدعاوى :

اختلاف الدعاوى من عصر إلى عصر تحكمه ظروف ترجع إلى نظرة أهل العصر إلى العلم ومكانته في نفوسهم، وإلى نواحي التقدم الفكري والعلمي.

فكل عصر له ظرفه الذي تنتجه النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فمع بداية الازدهار العلمي عند علماء العرب ، يكثر الثراء العلمي فتنتج العقول وتبتكر ، ويكثر الأخذ والرد حول جزئيات العلم وقضاياه.

وقد تميزت هذه الدعاوى بالتنقل في المفهوم ، والمنهج ، فبدأت في مفهومها عبارة عن شكوى ، ثم تذمرًا ، ثم دراسة تقبل النقد والرد .

وفي المنهج بدأت بالنظر الفردي ، ثم النقد المجرد ، ثم الانتقاد المعلل ، ثم إلى محاولة الإصلاح ، وفي كل الحالات المنهج لا يخرج عن المنهج المعياري . وهذا شأن كل العلوم فعندما تكتمل مادية العلم وترتسم معالمه ، يتجه أهله إلى البحث فيه عن مواطن الخلل والضعف ، ويأخذ العلماء في نقض فكر بعضهم البعض ، وهذا شأن العلوم قاطبة .

ومن الطبعي أن يزامن هذه الدعوات تطور عبر العصور ؛ فكل عصر يتطور عن سابقه فى التفكير والمنهج ، ولذلك كثرت الدعاوى والاتجاهات فى العصر الحديث ، وكثرت محاولات الإصلاح والتجديد ، والنقض – كما سماها أصحابها . ونحن سنعرض إلى تاريخ هذه الدعوات قبل الولوج في فصول البحث الذي يلزمها النقد أو الدفاع .

وقد جاءت هذه الدعاوى في غالبها تحت مسمى التجديد ، أو التيسير ، أو الإحياء ....

التجديد مصدر جدد ، وهو الإتيان بما ليس مألوفاً ، أو شائعًا كابتكار موضوعات أو أساليب تخرج عن النمط المعروف والمتفق عليه جماعيا ، أو إعادة النظر في الموضوعات الرائجة وإدخال تعديل عليها بحيث تبدو مبتكرة لدى المتلقي . (١)

أما التيسير ، فهو تسهيل ما لا يتناسب مع القدرة ، سواء أكانت قدرة ذهنية أم غيرها . أو هو تنقية الشيء مما يعوق فهمه وإدراكه ، او هو مراعاة أحوال المتعلم العمرية .

فالمصطلحان متغايران ، فمما يحمله التجديد من معان كالتغيير وابتكار موضوعات تخرج عن النمطية ، والتيسير لا يخرج عن كونه تذليل لما يستغلق على الإفهام والإدراك ؛ ولذلك ظهر هذا المصطلح –التجديد – في العصر الحديث . أما الإحياء ، فهو يعنى الاستغناء عما لا فائدة منه ؛ لأنه سيؤدي إلى التأثير فيما هو صالح ، أو هو : قطع ما فسد ليحيى الباقي .

وجاءت هذه الدعاوى تحت مسمى ، الرد على النحاة ، وإحياء النحو ، والنحو العربي نقد وتوجيه ، ونقد وبناء .... إلخ .(٢)

أما عن طبيعة الدعاوى ، فيمكن تقسيمها إلى نوعين : الأول : دعاوى من شعارها الاختصار والتسهيل ، وتنقية النحو مما يعوقه ، وما يؤثر عليه من علم الكلام والمنطق والفلسفة ، وهذا ما أشار إليه الجاحظ على سبيل الشكاية ، وقد لاقت هذه الدعاوى قبولا واستحسانا ، فعمد بعض النحاة إلى التسهيل والاختصار، كما فعل الكسائي في كتابه المختصر في النحو ، وخلف

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة ٣٤٩/١ أ د أحمد مختار عمر ، دار الكتب العلمية ط ٢٠٠٨/١م

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، ومن الحديث : إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، والنحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، والنحو نقد وبناء لفاضل السامرائي .

الأحمر في كتابه ، مقدمة في النحو والزجاجي في كتابه الجمل ، وأبو جعفر النحاس في كتابه التفاحة ، وابن الخياط في كتابه الموجز في النحو ، وابن جني في اللمع ، وابن خالويه في المبتدئ ، وابن قتيبة في تلقين المتعلم ، وغيرها من الكتب التي ألف رغبة في التيسير والتسهيل . (١)

الثاني : دعاوى من شعارها الاعتراض والرفض لما أقره السابقون، وهي كثيرة تبدأ من ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة ، ومن تأثر به حديثا.

والعجيب في هذه الدعاوى على الرغم ما أحدثته من صدى لدى الباحثين والدراسين ، أنها لم تتعرض للمنهج ، أو الفكر النحوي ، وقد انصبت في إلغاء بعض المسائل والفروع ، ونقل بعض الحروف والأدوات التي تشترك في المعنى دون العمل .

فلم تتعرض للمنهج الذي قام عليه علم النحو ، كالسماع ، والقياس والإجماع والاستصحاب والحكم ، مع العلم بأن النحاة لم يتفقوا حول هذه المنهج في بناء النحو من هذه الأصول .

فالمنهج البصري يغاير المنهج الكوفي ، والبغدادي يغايرهما ، وما تعرضوا له هو التعليل الذي لم يكن من منهج النحاة ، حيث طلبوا بإلغاء العلل الثواني والثوالث . وهي ليست من منهج النحاة في القياس .

أما الفكر فلم يتعرضوا له ؛ فلم نجدهم أتوا بجديد في معالجة القضايا وفحواها التي يمكن أن تخفى على بعض الدارسين ، ويضعوا لها معلوم العلم، وإنما كانت ديدنتهم الرفض ، مثل : قضية الإعراب والنيابة ، والجملة والعامل .... إلخ .

---

(١) راجع مقدمة النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية ص ج رسالة دكتوراه.

ونحن نبين هذه الدعاوى فيما وقع نظرنا عليه ، أو ذكره العلماء في كتبهم وبحوثهم ، كالرد على النحاة لابن مضاء ، والتحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية لرفاعة الطهطاوي ، وتقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية لأحمد المرصفي ، وقواعد اللغة العربية لحفني ناصف ، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، والنحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي ، ودراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب ، ولغتنا في أزمة لأحمد حسن الزيات ، ومشكلة الإعراب لطه حسين ، ومنهج تجديد النحو لأمين الخولي ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ، ومن أسرار العربية ، إبراهيم أنيس ، ونحو التيسير لعبد الستار الجواري ، وفي إصلاح النحو العربي لعبد الوارث مبروك ، وتجديد النحو شوقي ضيف ، و له التيسير ، ومشكلة اللغة العربية ، محمد أحمد عرفة ، ووسائل النهوض باللغة العربية ، مصطفى جوادي ، والصعوبة في تعلم اللغة العربية عز الدين التنوخي ، وتجديد النحو عفيف الدمشقية .

ولنبدأ في تناول هذه الدعاوى بالدراسة .... ولتكن وجهتنا الآن دعوة الدكتور : شوقي ضيف

(١) دعوة التجديد

دعوة الأستاذ الدكتور شوقي ضيف

جاءت دعوة الدكتور شوقي ضيف في مصدرين الأول : " تيسير النحو وتجديده " وهي محاضرات ألقاها في ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي ، الرياض جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٨٤م . وهو منشور على المنظومة .

والثاني : كتابه الذي حمل عنوان تجديد النحو ، ط دار المعارف مصر ط ٦.

الدعوة الأولى :

" إعادة تنسيق أبواب النحو ، بحيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها إلى الأبواب الباقية ؛ حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية. " [١] وذكر في مصدره الأول أن تدمج الأبواب الفرعية ، ولم يذكر الاستغناء، فقال: "إعادة تنسيق أبواب النحو بحيث تدمج الأبواب الفرعية في الأبواب الأساسية ، وتدمج معها صيغها في تلك الأبواب ؛ حتى لا تتشتت أذهان الناشئة في كثرة من الأبواب ترهقها عسرًا ، وأيضا بحيث تجمه صيغ الباب، وصوره وأحواله فيه بدلا من بعثرتها في أمكنة متفرقة." هـ[٢]

والدكتور جاء بنصين الأول طالب فيه بالاستغناء ، والثاني طالب فيه بالدمج . وفرق كبير بين معنى اللفظين ، فالاستغناء يعنى أنه لا حاجة للنحو في هذه الأبواب ، وليس للمتعلمين والدارسين والباحثين مطلب منها ، فلذلك تحذف من باب الغناء عنها ، والكفاية بدونها .

---

(١) تجديد النحو ص ٤

(٢) تيسير النحو وتجديده . ص ١٢٣ .

أما الدمج الذي ذكره فهو أخف وطأة من لفظه الأول ، وهو يعني نقل دراستها وتعليمها من مكان إلى مكان أنسب ، وأولى بها . وهذا لا يعيب النحو بقدر ما يعيب النحاة أصحاب التصنيف .

وقد فسر سعادته إعادة التنسيق ، بحذف بعض الأبواب النحوية ، وقد حرصت على نقل نصه الذي يتضمن الفكرة ، حتى لا نحيد عليه في علمه ، وفكره ، فقال حول إعادة التنسيق :

" وأول الأسس تنسيق أبواب النحو تنسيقا جديدًا ؛ بحيث تحذف منه الأبواب الفرعية ، وأيضًا بحيث تجمع صور الباب المتفرقة فيه ، ودفعني حذف الأبواب الفرعية في المرفوعات إلى الإبقاء على باب المبتدأ والخبر ، وباب إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، وباب الفاعل ونائبه ، وحذف ما عدا ذلك من أبواب ، وهي باب كان وأخواتها ، وباب ما ولا ولات ، وباب كاد وأخواتها ، وباب ظن وأخواتها ، وباب أعلم وأخواتها . " (١)

ونحن سنتاولها بابًا باباً – إن شاء الله تعالى –

أولا : **باب كان وأخواتها** :

ذكر أن إعراب النحاة لكان وأخواتها ، في نحو : " كان زيد مسافرًا " غير سديد ، فهم يعربون كان وأخواتها فعلاً ناقصًا ، والمرفوع بعدها اسمًا لها والمنصوب بعده خبرًا لها . وهذا إعراب الجمهرة من البصريين .

وقد رأى أن الجملة الأسمية في نحو : زيد مسافر ، إذا دخلت كان أو إحدى إخواتها ، صارت : كان زيد مسافرًا ، فالإعراب السابق لا يصلح ؛ لأنها جملة فعلية ، فلزم إعرابها حسب الوضع الجديد .

---

(١) تيسير النحو وتجديده ص ١٢٤ ، وينظر تجديد النحو للمؤلف ص ١٢ ، مع اختلاف في ترتيب النص وتوحد الفكرة .

فقد أعرب كان فعلاً لازماً ، والمرفوع بعدها فاعلاً ، والمنصوب حالاً منصوبة . وهذا الإعراب – من وجهته – يرفع الخلل الذي لحق الجملة الفعلية ؛ فكأن الجملة تحولت بدخول كان من الاسمية إلى الفعلية . (١)

واستند في قوله هذا على الكوفيين ، فقد ذكر أن الكوفيين يرون أن كان لازمة مثل الأفعال الازمة ، وأن المرفوع بعدها فاعل ، والمنصوب حال .

وأخذ يدفع الاعتراضات التي يمكن أن تعترض قوله ، فالجملة قبل دخول كان اسمية من مبتدأ وخبر، وبعد خروجها ترجع إلى اسميتها من مبتدأ وخبر . فمثل هذا الأمر يصدق مع الفعل اللازم ، نحو : بقي محمد جالسًا ، فنقول : محمد جالس . وجرى علي مسرعًا ..... إلخ وكذلك رد على عدم ثبات الحال ، فالمنصوب بعد كان قد يكون ثابتًا ، والحال تناقض الثبوت ؛ فرده بأنها قد تأتي ثابتة ، مثل : هذا ثوبك صوفًا .

ورد قضية التعريف بأن ما بعد كان قد يكون معرفة ، نحو : كان المسافر محمدًا ، والحال لا تكون معرفة . فرده بوقوع الحال معرفة في بعض كلام العرب ، نحو : أرسلها العراك ، واجتهد وحدك ... ورد – أيضًا – وقوع المنصوب بعد كان اسمًا جامدًا ، نحو : كان محمد أسدًا ، والحال لا تقع جامدة ، وإنما تكون مشتقة ، فرد مثل هذا بأن الخال وقعت جامدة نحو :جاء زيد أسدًا ، على جهة التأويل بالمشتق.(٢)

(١) ينظر رأيه في تجديد النحو ص ١٢ ، وتجديد النحو وتيسيره ١٢٤ .

(٢) تنظر ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من كتاب تجديد النحو ،

المناقشة والرد

ذكر أن قوله هذا قد سبقه إليه الكوفيون ، في أن المنصوب بعد كان ، والمفعول الثاني لـ ظن منصوب على الحال . [1]

وما رجعت إليه من نصوص العلماء الذين ذكروا هذه المسألة تفيد أن الكوفيين نصبوه على التشبيه بالحال ، والبصريين على التشبيه بالمفعول ، وهذا هو المراد ، لا النصب على أنه حال .

وما ذهب إليه الدكتور وارتكز عليه في قضيته ليس سديدا لما يأتي :

١.أن قول الكوفيين بالحالية ؛ لأن كان فعل غير واقع [2]، لا يفسر على أنه فعل لازم يقابل المتعدي ، وإنما يفسر على أن " كان " فعل لا يقع له حدث، وإنما هو للزمن فقط ، فهو ليس كباقي الأفعال حتى نصفه بالتعدي واللزوم ؛ فعدم وقوعه يجب انصرافه إلى حقيقة هذه الأفعال ، وهي أنها غير مشتملة للحدث الذي يسند إليه الفاعل . ولذلك كان النحاة أعمق فكرًا في تسميتها بالفعل الناقص.

٢.كان ليست كباقي الأفعال حيث يكون الفعل مسندًا ، نحو : ضرب محمد زيدًا ، فمحمد مسند إليه ، وضرب مسند ، فتعلق قضية الإسناد بالحدث، وليس بالزمن ، وإن شئت قل : بالفعل الذي له حدث وزمن ، فإذا اشتمل

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري مسألة (١١٩) ص ٨٢١ ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ – ١٩٦١ ، مطبعة السعادة . ، وشرح التذييل لأبي حيان ١١٦/٤ ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٤ ، تحقيق محمد عبد النبي محمد عبيد ط ١ – ٢٠٠٦ ، مكتبة الإيمان المنصورة ، وينظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢٣٣/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٥٧ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية

(٢) راجع الإنصاف م (١١٩) ص ٨٢١

الفعل على الزمن فقط لا يصح إسناده إلى فاعل ؛ فما سمي الفاعل فاعلا إلا لأنه أحدث أو قام بالفعل . لذلك كان وأخواتها لا تكون مسندًا على الإطلاق ، والإسناد في جملتها لما بعدها ، فنحو : كان زيد قائماً ، يعني إسناد القيام إلى زيد ، في زمن ، وهذا حقيقة كان وأخواتها في التركيب . فكأن الإسناد لا يكون إلا للفعل الذي يتحقق فيه جانبا الإسناد – الحدث والزمن – لذلك يمكن القول : إن كان وأخواتها في التركيب فعل دلالي ، وليس حدثي ، جاء لمعنى وهو الزمن . وذلك لأن قضية الإسناد لا تُمنع من زمن دون زمن ، فالجملة الفعلية يتوفر لها الزمن في فعلها ، أما الجملة الاسمية فلا يتوفر لها الزمن ، وطبيعة اللغة أن يكون التركيب صالحا لمراد المتكلم ، فلما أرادوا من الاسمية الزمن ، جاءوا بهذه الأفعال .

٣.نحو : كان زيد قائمًا ، ومن قبل : زيد قائم ، توجد علاقة قائمة بالتركيب وهي الإسناد بين زيد وقائم – قبل وبعد – ، أما نحو : جاء زيد ضاحكاً ، فعلاقة الإسناد بين جاء وزيد ، وعلاقة ضاحكاً بزيد ليست إسنادية، وإنما هي تخصيصية ؛ فاختلاف العلاقة بين التركيبين يمنع من إعراب خبر كان حالاً ، فالحال علاقته تخصيصية ، أو تخصصية ، والخبر علاقته إسنادية، كما أن الخبر علاقته مرتبطة بالتركيب ، والحال علاقته مرتبطة بالسياق – في الغالب ، فالعلاقتان مؤداهما مختلف فعلاقة الخبر تجنح إلى التركيب ، أما علاقة الحال فتنجح إلى السياق أكثر . وبمعنى أدق : أن علاقة الخبر لازمة في التركيب ، وعلاقة الحال ليست لازمة ، وإنما يأتي بها السياق ، مع عدم تجاهل دورها في التركيب .

٤.خبر كان منوط بالفائدة ، وبدونه يكون التركيب غلقًا غير مستبين ، أما الحال ، فليس منوطا بفائدة ، ويتضح التركيب بدونه . لهذا التباين لا يمكن

إعطاء إعراب الخبر في باب " كان " للحال . وبالمثال يتضح القول ، فنحو : كان محمد مسرعًا ، وحضر محمد مسرعًا ، فلعلنا ندرك الفرق بين " مسرعًا " في التركيبين من حيث الفائدة والعلاقة التركيبية .

٥.ما رد به الاعتراضات التي يمكن أن توجه لرأيه ، إنما هو في مذهب النحاة على سبيل القليل والنادر ، مثل : وقوع الحال جامدًا ، وعدم انتقالها ، وتعريف الحال ، وهي بهذا تباين الحال

٦.لم يذكر ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة [١] الاستغناء عن كان وأخواتها ، ولعل ثورة ابن مضاء قد جرأته على التوسع في هذا دون حجة قوية ، ومما يعيب الرأي هو إرساله دون سند أو برهان.

٧.وقوع الحال معرفة مخالف للقاعدة ، وما ورد من ذلك تأوله النحاة ، نحو : أرسلها العراك ، واجتهد وحدك ، أي معتركة ، ومنفردًا ، فقد ذكر النحاة أن المضاف إلى معرفة يكون في درجة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى الضمير فهو في درجة العلم .[٢] من هذا المعنى ندرك أن الحال التي جاءت معرفة ، ليست معرفة أصالة ، وإنما بالاكتساب ، ومن هذا المعنى يتضح أن ما يعرب حالا في نحو : اجتهد وحدك ، فكملة وحد نكرة ذاتية ، وجاءها التعريف بالاكتساب ، وهذا يعد تعريفا تركيبياً ، وليس حقيقياً ؛ فربما كان هذا المعنى هو الذي سوغ تعريفة تعريفا تركيبيا في بعض النوادر العربية .

٨.قول النحاة – الكوفيين – على الحال ، أو قولهم – البصريين – على التشبيه بالمفعول ، فقد ورد عن الفراء على التشبيه بالحال ، وعن البصريين

---

(١) راجع كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف .

(٢) راجع النحو الوافي ٣/٢٤

على التشبيه بالمفعول ، فهذا يعني : أنها ليست أحوالاً ، ولا مفعولات ، وإنما هي تشبه هذين المعنيين في جهة واحدة ، وهي النصب ، وليس حالاً أو مفعولاً . ولعل السبب في اضطراب قول النحويين في نصب خبر كان يرجع إلى الرغبة الملحة في سلامة القاعدة واطرادها ؛ وبيان ذلك : قد استقر لدى النحاة قاعدة أن كان فعل ، وهي تنقص عن الأفعال العادية ، فلما وجدوها تؤثر في التركيب كما تؤثر الأفعال العادية من رفع ونصب ، وهذه نقطة الالتقاء مع الفعل العادي ، فلم تمكنهم حقيقيتها بجعلها كالفعل العادي لعدم دلالتها على الحدث ، ولعدم إسنادها لمرفوعها ، وبقاء إسناد ركني الجملة كما كان قبل دخولها ، فأبقى النحاة على حقيقتها ، و أعطوها معنى تركيبيا ، وهو النسخ ، فما كان النقص إلا متعلقا بذاتية كان ، وكان النسخ متعلقًا بركني الجملة ، وخرج عليهم مشابهتها للأفعال العادية من حيث الرفع والنصب ، فاضطرهم هذا إلى القول إما بتشبيه منصوبها بمنصوب الجملة الفعلية ، وإما بتشبيهه بالحال ، من قبل أنه فعل لا يصل إلى المنصوب . وبهذا الصنيع يكون النحاة على وجه العموم أكثر عمقا في الفكر والرؤية ؛ فأعطوا لها مخصصات الجملة الفعلية – مفعولية أو حالية – من باب المشابهة وليس الحقيقة، والأولى البقاء على ركني الجملة من اسمية وخبر؛ للابتداء والإفادة .

٩.الخبر في كان إذا حذف وجب تقديره وملاحظته ؛ لأنه واجب وجوده في التركيب، أما الحال فليس كذلك، لأن المتكلم قد يأتي به إذا أراد بيان هيئة صاحبه ، وقد لا يأتي به أصلا ، وكلاهما صواب غير مؤثر في التركيب .

١٠.كلام النحاة واجتهادهم منطلق من حرصهم على سلامة اللغة ، وحفظها، ولو علم النحاة على مر العصور أن باب كان يستحسن الاستغناء عنه لأنه زائد ، لفعلوا ؛ لذلك وجب رد هذه الدعوة لما سبق ذكره .

ثانياً : باب ما ولا ولات .

ذكر صاحب الدعوة حذف هذا الباب ؛ لأنه قد عمل بالحمل على ليس ، وليس من أخوات كان ، وقد حذفت وبالتالي ما يحمل عليها ، فنحو : ليس زيد حاضرًا ، تعرب ليس فعلا ماضيا لازما ، و زيد فاعلاً ، وحاضرًا حالاً ، ونحو : ما محمد حاضرًا ، يعرب الخبر " حاضرًا منصوبًا بنزع الخافض للمبتدأ المرفوع بعد ما ، وذلك لأنه قد كثر دخول حرف الجر الباء الزائدة في خبر المبتدأ الواقع بعد ما . [1] وقد نقل هذا عن الكوفيين ، بينما هو عند البصريين منصوب على أنه خبر " ما " .[2]

والعجيب أن حجته في إقرار رأي الكوفيين ، هو عدم إدخال الخلل على قاعدة ، " أن الخبر يكون دائما مرفوعًا ". [3]

---

(١) راجع تجديد النحو ص ١٤ ، وتيسير النحو وتجديده ١٢٤ .

(٢) راجع الكتاب ٥٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢/٢ و المقتضب ١٨٨/٤ ، ١٨٩ والإنصاف مسألة (١٩) ص ١٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١ ، والارتشاف ١٠١٩٧/٣ ، والتصريح ٢٦٢/١ ، ولا تكاد تخلو هذه المسألة من مرجع نحوي . وملخص قول النحويين في هذا " أن ما تعمل عند الحجازيين ، بالحمل على ليس ، ولا تعمل عند بني تميم لعدم الاختصاص – هذا كلام النحويين في تفسير العمل وعدمه ، ولم يجر هذا التعليل على خلد الحجازيين أو التميميين ، وفي حالة مجيئها على لغة أهل الحجاز التي تعملها ، فقد اتفق النحاة جميعا على علة العمل عند الحجازيين ، وعلة عدم العمل عند التميميين ، ومع اتفاقهم على نصب الخبر ، لكنهم اختلفوا في جهته ، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على نزع الخافض إذ أن الخافض قد كثر دخوله في خبر النافي ، فلما حذف روعي أثره ، كما أن ما غير مختصة ، فهي تدخل على الفعل والاسم ، كما أن شبهها بليس ضعيف . ومن أعملها كان للشبه بينها وبين ليس .

(٣) راجع تجديد النحو ص ١٤.

إني أتساءل من أين جاء الخلل ؟ هل من إعراب النحاة للخبر ؟ أم من النصب ؟ وقد فات صاحب الدعوة أنه يوجد معنيان : الأول : معنى إعرابي – رفع ونصب وجر وجزم – ، وهذا من صنيع المتكلم (العربي) ، والثاني: معنى نحوي ، وهو من صنيع النحاة ، مثل المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول ..... إلخ ، فالمعاني الإعرابية لم تخضع للاستنباط ، وإنما تخضع للصحة وعدمها .

أما المعاني النحوية ، فهي لا تخرج عن كونها إسقاطات أسقطها النحاة على المعنى الإعرابي بضوابط وأحكام وإحكام .

فهل الخلل المقصود ، والذي بسببه يستغنى عن " ما " وأخواتها حصل من المعنى الإعرابي ، أم من المعنى النحوي ، أم من " ما " . فاختلاف النحاة قديما وحديثا يدور حول عامل النصب . أما باقي المعاني فلا خلل فيها ،– إذا سلمنا بوجود خلل –

فهل إذا كانت جهة النصب متعددة تسبب خللاً ، وهل تضمن عدم الخلل في جهة دون أخرى ؟ فالنصب على نزع الخافض ، والنصب على أنه خبر لـ " ما " هل نعتد بقوة جهة على أخرى ، وما مسوغات هذا الاعتداد ؟

كلام النحويين واجتهادهم لا غبار فيه ، فكونه خبرًا أتم الفائدة ، قد أسقطه النحاة على معنى إعرابي ورد عن العرب لا إشكال فيه . أما البحث عن سبب النصب ، فهو من إعمال الفكر ، فالتركيب أمام النحاة ، وتفسيراتهم خاضعة لمدى القرب أو البعد عن منطق الفكر ، وهذه التفسيرات تعلو صعودا وهبوطًا حسب ما تجود به القريحة ، وحسب ما يدفع به صاحب الرأي ما خالف رأيه .

كما أن التجديد المزعوم ، لا يمكن أن يكون في أصل القضية – الاستغناء عن ما وأخواتها – ، فـ " ما " موجودة في لغتنا ، ورفع ركني الإسناد بعدها موجود ، ونصب الثاني منهما موجود ... فيتوزع العقل بعد هذا الوجود دراسة وتمحيصًا ، فإذا وجد دليلاً أقوى أخذ به ، ودراسة البدائل التي لا يؤخذ بها .

وهذا شأن كل العلوم ؛ فتوجد القضية العلمية بمادتها وكيانها ، ثم تتفرع، وتتوزع حولها العقول . فالقضية ليست في " ما " بقاء واستغناء ؛ فهي لمعنى لا يمكن إزاحته في اللغة ، وركني الإسناد – الجملة الاسمية – يتعرضان لنفي النسبة ، وإثباتها .

وباستقراء دخول " ما " في الجملة الاسمية ، اتضح أن لها طريقتين ، الأولى : رفع ما بعدها من ركني الجملة ، والثانية : قد يكون الأول مرفوعًا ، والثاني منصوبًا ، ومن قبل دخولها كانا مرفوعين ، فهذا التغيير يجتهد فيه العقل ويبدع ؛ فأول عقل يدرك يثبت هذا التغيير لها ، وعقل آخر يفكر ويمحص ويتتبع حالاتها ؛ فيجد أنها في الكلام مقترن خبرها بحرف الجر ، وفي كلام آخر غير مقترن ، فيوازن بين الحالين ، ويسحب هذا الاقتران على ما خلا منه ، ويطلب منا ملاحظته .

فالمعنى الإعرابي لا شأن للنحاة فيه ، وهو من إفرازات اللغة وكينونتها، وهذا لا تجديد فيه ، والمعنى النحوي هو إسقاط معنى مناسب للمعنى الإعرابي ، وكلاهما قد أبدع فيه النحاة .

وفي النهاية هل يكون النصب على نزع الخافض تجديدًا – كما زعم – وهل كونه خبرًا لـ " ما " فيه من الخلل ما يجعل نركن إلى أول الأقوال ؟ .

والسؤال الذي اطرحه : هل الاتكاء على معنى نحوي دون آخر ؛ لوجود مرشحات – ككثرة دخول الباء – يعد تجديدًا ، والآخر قوقعة في الاضطراب والخلل ؟ .

أما " لا ولات "

فقد ذكر للأولى أنه لم يرد على نصبها للخبر إلا بيت واحد قديم ؛ لذلك وجب حذف صيغتها ، وأما " لات " لا يليها إلا ظرف منصوب ، فكأنها لنفي الظرف ؛ فلزم – على سنة التجديد – أن نقول : إنها حرف نفي ، وحين في قوله " ولات حين مناص " منصوب على الظرفية ، مضاف إلى ما بعده ، ولا داعي لتكلف الإعراب والتقدير : ولات الحين حين مناص . (١)

ما ذكره من ورود بيت واحد على لا ، فهذا مردود بما ذكر في الحاشية من أبيات ذكرها ابن مالك وأبو حيان .

---

(١) تجديد النحو ص ١٥ ، وتيسير النحو وتجديده ١٢٤ .

ونحن نسوق أمثلة لورود لا عاملة عمل ليس ، حيث ذكر المجدد أنه لم يرد إلا بيت واحد ، قال الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا .

وقوله : نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذل فبوِّئتَ حصنا بالكماة حصينا .

وقوله : وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمُغْنٍ فتيلا عن سواد بن قارب .

وقوله : من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

وقوله : والله لولا أن يَحُشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيم حين لا مُستصرَخُ .

وقوله : فرطن ، فلا ردٌّ لما بُتَّ وانقضى ولكن بغوضٌ أن يقال : عديم .

(شرح التسهيل١/٣٧٦ ، ٣٧٧ ، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢ ، والتصريح ١/٢٦٨)

ومجمل القول حول لا ، أنه قد ورد الخبر بعدها منصوبًا ، وغير منصوب ، ونحن لا نملك رد هذا الوارد عن العرب ، وإنما علينا أن نتتبعه ونحصيه ، فنصفه ، ونصنفه تحت الكثير والقليل .

من خلال ما سبق يمكن القول – دون الاستغناء أو الحذف – أن نصب الخبر بعد لا قليل ، ورفعه كثير . وعلى كلا الواردين هو معنى إعرابي – نصب ورفع – ولا خلاف في المعنى النحوي ، وكما سبق أن ذكرنا أن المعنى الإعرابي قبل المعنى النحوي ، وهو لا يمكن حذفه ، أو الاستغناء عنه، وإنما كل ما يقوم به النحوي هو ضبطه بعد عصر الاحتجاج ، أما قبل هذا ، فلا بد من النظر والتحليل ، مثل : نصب الخبر بعد " لا " فماذا عسانا أن نفسر نصب الخبر بعد لا فيما ورد من أبيات – وإن كانت قليلة – ؟ فلم يكن الأمر هنا كالأمر في " ما " فقد فسروا النصب على نزع الخافض في أحد القولين ؛ لذلك كان الأولى قبول هذا الوارد ، وعمل لا النصب في الخبر ، وإن كان قليلا ، وهذه القلة ليست قلة مستهجنة أو مرذولة ، وإنما هي قلة نسبية بالنسبة لكثرة الرفع .

أما " لات " فقد ذكر أنها لنفي الظرف بعدها ، ولا داعي من تقدير الاسم محذوفًا بعدها . ومن المعلوم أن " حين " ظرف متصرف ، يخضع للمعاني النحوية ، وما ذكره النحويون من تقدير الاسم يرجع إلى طبيعة "لات"؛ لأن النفي يستلزم منفي ، ومنفي عنه ، وناف ، والنافي هو حرف النفي ، والمنفي عنه هو الذات ، والمنفي هو المعنى النسبي القائم في التركيب، نحو : ما زيد فاهما ، فالمنفي عنه الذات ، وهو زيد ، ولا يمكن نفيه ، والمنفي هو الفهم . فقوله : ولات حين مناص ، النافي " لا " والمنفي هو وقت الفرار ، والمنفي عنه هو ذات الوقت والحين ، أي : وقت الحساب

وحينه ، فالحين المعين – المحذوف – لا يمكن نفيه ، والمنفي هو وقت الفرار، في يوم الحساب.

ومثله : ولات ساعة مندم ، فالمنفي ساعة الندم ، والذات هي الساعة المحذوفة وهي علم على وقت بعينه . فاختصار الإعراب كما ذكر صاحب التجديد يخل بركن النفي ، حيث لا يعرف المنفي عنه ، فالمنفي عنه هو الحين، أي الآن ، والمنفي هو حين الفرار . فلا يمكن تجاهل هذه المعاني ؛ لذلك كان النحاة أعمق فكرًا لمسايرة تراكيب اللغة.

ثالثًا : كاد وأخواتها :

يقول : " ونحاة البصرة يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسمًا لها ، في نحو : كاد زيد يقوم ، وكاد زيد أن يقوم ، ويعربون جملة المضارع خبرًا . وهو إعراب لا يستقيم بتاتا حين يقترن المضارع بأن المصدرية .... ومثل عسى زيد أن يقوم ، فلو أننا حذفنا عسى وكاد في الجملتين أصبحتا : زيد أن يقوم ، وهو تعبير خاطئ لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى ، وتنبه سيبويه من قديم إلى ذلك ، فقال : إن كاد وعسى فعلان متعديان ، والمرفوع بعدهما فاعل ، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به ." [١] وقد ذكر الرضي رأيا – ليس له – أن المنصوب بعد هذه الأفعال على التشبيه بالمفعول به ، وذلك للعلة السابقة وهي منع الخبر باسم المعنى عن اسم الذات . [٢]

في هذا القول أمران الأول : دعوة التجديد بحذف كاد وأخواتها ، والثاني : نسبة هذا القول إلى سيبويه ، وفي هذا ما يأتي :

---

(١) تجديد النحو ص ١٥ ، ١٦ . وتيسير النحو وتجديده ١٢٤ .

(٢) شرح الرضي ٢١٥/٤ ط بنغازي

١.أفعال المقاربة أفعال مخصوصة ، وقد ارتبطت بزمن معين ، وهو الاستقبال ؛ فلذلك شرطوا في خبرها ، أو فيما يليها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع ؛ لأنها من حيث دلالتها هي أفعال لم تقع ، وانحصرت في قرب الوقوع ، أو الشروع فيه ، أو رجاء الوقوع [١] ، فهي ليست كبقية الأفعال ، كـ فهم ، وضرب ، فإذا أردت زمن الحال أو الاستقبال ، يكون بشيء خارج عنها ، كقرينة الحال ، أو حروف الاستقبال ، فتقول : يضرب وسيضرب ، أما كاد ، وعسى ، فدلالتهما ذاتية من صيغتها ، بخلاف نحو : ضرب .

٢.ما رد به كلام النحاة وادعاه تجديدًا ، وهو عسى زيدُ أن يقوم ، ... إذا حذفنا عسى ، صار الكلام خاطئًا ، فكلامه مردود ؛ لأن معاني هذه الأفعال مستقبل ، ولا يبقى الاستقبال بعد حذفها ، ولا توجد دلالة في التركيب على الزمن المستقبل ، وإذا أردته قلت : زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ، كما أنه نسي ومن سار في ركابه أن من أتى بـ " أن " في التركيب هي عسى ، ومن منعها هي كاد ، فإذا حذفت عسى يلزمك أن تحذف أن ، فتقول في : عسى زيد أن يقوم : زيد يقوم ، وفي هذه الحالة يصح التركيب ؛ " فأن " أصبحت شرطًا في عسى ، وغير شرط في غيرها ككاد ، فإذا حذفت عسى حذف معها شرطها ، والدليل على بطلان دعواه ، إذا قلت : كاد زيد ينجح ، وحذفنا كاد، سلم التركيب من الخطأ .

---

(١) قيل : إن هذه الأفعال جاءت بصيغة الماضي ؛ لأن معناها ماضٍ ، وهو القرب أو الرجاء ، أو الشروع ، من حيث إن معناها قد استقر في نفس المتكلم ووقع فيها ، وعدم تحقيق الخبر ووقوعه لا يرجع إلى معاني هذه الأفعال ، بل يرجع إلى المترجَّى . (التذييل ٤/ ٣٣٣)

٣.هذه الأفعال بأنواعها الثلاثة ، أتي ما بعدها مرفوعاً ، ومتمًا للفائدة ، وذلك بشروطه المعلومة ، فلو لم يكن ركنًا في الجملة ويتم به مراد المتكلم ، لما وضعوا له الشروط ، ولما خصوه بفعل معين ، وما أتت في خبر بعضها؛ لأنه لو كان مفعولا – كما ذكر – لما اختل الكلام بحذفه ، ومجيئه على أي وجه لا يضر بالجملة من حيث الفائدة .

أما نسبة هذا القول إلى سيبويه فلا أعرف من أين جاء به ، و أنا أسرد نصوص سيبويه في الحاشية . [١]ولولا الإطالة لسردت كل نص لسيبويه ، ولعل أحد العلماء من المتأخرين قد نقل نسبته إلى سيبويه ، فقام بنقله وإثباته دون تحقيق أو مراجعة ، والمشكل أنه قد بنى قضيته على نسبة هذا الكلام لسيبويه .

ومجمل القول : أن والفعل المضارع بعدها ، أو الفعل المضارع وحده في باب هذه الأفعال قد تحقق به ركن الجملة الاسمية المتعلق بالفائدة ، فلا يلتفت إلى رأي من يسلب هذا الركن ما وضع له ، ويثبته لركن في الجملة الفعلية وجوده فضلة .

رابعاً : ظن وأخواتها :

ذهب صاحب الدعوة ، أنه يجب حذف باب ظن وأخواتها اعتمادًا على قول السهيلي ، الذي نقله أبو حيان في التذييل والسيوطي في الهمع [٢] ، والذي حمل النحاة على القول بأن هذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أنك إذا حذفتها تكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر .

---

(١) ذكر سيبويه في ١١/٣ ، ١٢ " .... إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها " وانظر ٩٩ ، ١٥٨ ، ٢٣٣/٤ ، ٧١/١ .

(٢) انظر التذييل ٥/٦ ، والهمع ٤٨٦/١

وهذا غير سليم ؛ لأنك إذا قلت : ظننت زيدًا عمرًا ، فحذفت الفعل ، فلا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا على جهة التشبيه ، وهذا غير مراد ؛ إذ المعنى : أنك ظننت زيدًا عمرًا نفسه ، لا شبه عمرو .

وبذلك يكون هذا الباب متداعيا ، ولا حاجة لفتح باب له في كتب النحو، ويجب ضم أمثلتها إلى المفعول به . (١)

نحن أمام معضلة جرنا إليها الدكتور شوقي ، فقد أخذ كلام السيوطي نقلا عن السهيلي ، ولم يرجع إلى رأي السهيلي ، مما يدل على التفريط والتساهل في تحقيق الآراء .

قال السهيلي : " وأما نصب " علمت ، وظننت لمفعولين ، فليس هما مفعولان في الحقيقة (٢)، وإنما هو المبتدأ والخبر ..... فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء ، والثاني بالخبر ، ويلغى الفعل ؛ لأنه لا تأثير له في الاسم .... ولكنهم أرادوا تشبث " علمت " بالجملة التي هي الحديث ؛ كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله ؛ لأن الابتداء عامل في الاسم ، وقاطع له مما قبله ، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال علمت فيه ونصبه له إظهارا لتشبثها ، ولم يكن عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معًا . وكذلك ظننت . " هـ (٣)

وقال السيوطي : " وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلا . قال : بل هي بمنزلة : أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء . قال :

---

(١) تجديد النحو ص ١٧ ، وتيسير النحو ١٢٥

(٢) أعتقد أن النص ورد برفع مفعولان على إهمال " ليس " وهي لغة لبني تميم ، كما ورد عنهم " ليس الطيبُ إلا المسكُ ، أو على أن اسمها ضمير الشأن ، والجملة في محل نصب خبر لها . (النحو الوافي ٥٥٩/١)

(٣) نتائج الفكر في النحو للسهيلي ٢٦٢ .

والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تذكر فيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر ، قال : وهذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدًا عمرًا، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت؛ إذ القصد أنم ظننت زيداً عمرًا نفسه، لا شبه عمرو. "ه[١]

وقد رد أبو حيان قول السهيلي الذي نسب إليه بأن حجة النحويين ، هي رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال ؛ ولذلك شبهوها بأعطى ، وليس دليلهم في نصبها المبتدأ والخبر مفعولين ، هو رجوعهما عند حذفها . [٢] وسواء كان هذا أو ذاك ، وهو الرجوع عند الحذف، أو الإلغاء، فمع الإلغاء أقوى ؛ لأن رجوع المنصوبين إلى المبتدأ والخبر مع بقاء الفعل ، دليل على أن أصلهما المبتدأ والخبر ، وأن هذه الأفعال قد أحدثت النصب ، ولما ألغيت رجع إلى أصلهما .

فما بنى عليه الدكتور شوقي ضيف داعوه ، يعد غير مستحسن ، فقد استأنس بقول السهيلي ، وبالرجوع إلى كلام السهيلي اتضح أنه لم يعارض النحويين ، والعجيب في هذا الشأن أن أبا حيان وتبعه السيوطي ، قد نسبا هذا الرأي له ، ونص السهيلي واضح وصريح ، ويعبر عن رأيه .

أما عن دعوة التجديد ، وما ذكره من حجة ، وهو أنك إذا حذفت هذه الأفعال رجع المفعولين في فصيح الكلام وغالبه ، إلى أصلهما المبتدأ والخبر، نحو : ظننت زيدًا قائما ، فترجع إلى : زيد قائم ، إلا في نوع واحد ، وهو إذا أخبرت عن الذات بذات أخرى ، نحو : ظنتت زيدًا عمرًا .

---

(١) الهمع ٤٨٦/١ ، وقد سبقه إليه أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/٦

(٢) راجع التذييل ٥/٦ ، والهمع ٤٨٧/١

والحقيقة أن اللغة لغة سياقات تفرز تراكيب حسب سياقتها ، ومكونات التراكيب لها مواضع ، فإذا وجد لفظ في موضع معين تعاملنا مع الموضع ، طالما أن الغرض من التركيب متحقق ، فإذا قلت : زيد عمرو ، فالسياق يحمل التشبيه، وقد يحمل الإنكار والرد ، لمن ادعى أن زيدا ليس كعمرو ...، فوقع كلاهما في موضع ، والحاكم في هذا سياق الكلام ، وغرض المتكلم .

فهل يقدح مثال أمكن تأويله والرجوع به إلى وضعه أن نخرج هذا الباب، ونلحقه بغيره ، فما ذكره النحاة هو الكثير الغالب ، والمشهور في لغة العرب .

كما أن إلحاقها بأعطى وكسى غير سديد ؛ لاختلاف العلاقة بين البابين – ظن وأعطى – فعلى أي وضع – حذفت أو ألغيت – تظل علاقة الإسناد الرابطة بين ركني الجملة قائمة ، نحو : ظننت زيدًا قائما ، فتقول : زيد قائم، أما نحو : أعطيت زيدًا درهما ، فلا يصلح أن تقول : زيد درهم ، لعدم العلاقة ، وصحة الإسناد .

كما أن المفعولين في باب أعطى يعدان من مخصصات الجملة الفعلية ، وفي باب ظن ليسا كذلك ، فهما من أركان الجملة ، وليسا تخصيصا في الجملة .

ولعل الغريب في الأمر أن المعنى الإعرابي واحدٌ ، وهو النصب ، إذا تجاوزنا قضية الأصل ، فهل تسبب انفرادهما في الدراسة والتناول خللا في أبواب النحو ، فقضية الأصل ، والعمل بها لا يلغي وجودهما ، وتنويع هذه الأفعال لا يؤثر على الناشئ ، ولا يورث تعقيدًا .

كما أن جهة العلاقة بين المفعولين في التركيب منفكة ، وجهة تكوينهما أيضا منفكة ، ففي غير ظن الأفعال علاجية ، وفي باب ظن غير علاجية ،

وانفكاكهما في التركيب من حيث النسبة الواقعية بين المفعولين في البابين ، فالنسبة في باب ظن غير واقعة وغير متحققة في الخارج ، فلا يمكن إدراك تحقيق الظن أو العلم ..... إلخ في الخارج، وفي باب أعطى ، النسبة تكون متحققة في الخارج ، ويمكن إدراك العطاء والكسوة في الخارج .

مما سبق يتضح لنا أن البابين مختلفان معنى وتركيبًا وتأصيلاً ، وإدراجهما في باب المفعول به ، سيكون هذا الباب – ظن – مع أفعال تنصب مفعولين مختلفين ، فاختلاف دائم أجدر به التنويع في الدراسة ، وتجزئة المعلومات .

خامساً : باب أعلم وأرى وأخواتهما (نبّأ وأنبأ ، وخبّر وأخبر)

فذكر أن النحاة قد أقاموا هذا الباب على الباب السابق ، فأعلم أصلها علم وأرى أصلها رأى ، تعدت إلى مفعولين ، وبالهمزة تعدت إلى ثلاثة ، وهي همزة التعدية تجعل اللازم متعديا ، والمتعدي لواحد لاثنين ، والمتعدي لاثنين لثلاثة . فالمفعولان الثاني والثالث في هذا الباب مقيس على باب ظن في أن أصلهما المبتدأ والخبر ، فنحو : أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا ، فالثاني والثالث " عمرا منطلقا " ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وذلك بالقياس على الباب السابق ، وقد ذكر أن الباب السابق قد أنهار ، فيجب انهيار هذا ، وتضم أمثلته إلى باب المفعول به . (١)

وقد سبق أن وضحنا وهن ما ستدل به في حذف ظن وأخواتها ، وفي باب " أعلم وأرى " ؛ لذلك نرد كلامه بما رددنا به في باب ظن ، وأخواتها ، ويضاف إلى الردود السابقة : أن الفعل المتعدي ، أو التعدي في مجمله ، هو إيصال معنى الفعل إلى المفعول ، نحو : ضرب زيد عمرًا ، فإذا طبقنا هذا المفهوم على الأفعال المتعدية ، نقف على بعض الأمور التي تدحض كلام الدكتور ، وكل من لف لفه .

هذه الأفعال والتي سبقت كان الأصل ألا تؤثر في المبتدأ والخبر ؛ لأن العوامل الداخلة على الجمل لا تؤثر فيها ، إلا أنهم شبهوها بأعطيت ؛ فنصبت الاسمين . (٢)

ففي نحو : أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا ، فهل يمكن إيصال معنى الفعل إلى منطلق ؟ فلو جعلناها جملة فعلية – كما يريد صاحب الدعوة – لما صلح

---

(١) راجع تجديد النحو ص ١٧ ، ١٨

(٢) راجع التذييل والتكميل ٥/٦ .

أن يصل معنى الفعل إلى منطلق المفعول الثالث ، أو إلى المفعول الثاني في باب ظن ، نحو : ظننت زيدًا قائما ، بخلاف نحو : أعطيت زيدًا درهما ، فمعنى الفعل واصل إلى المفعولين .

وبالتالي يكون معنى الفعل في هذه الأبواب واصل إلى الجملة التي كانت قبل دخول هذه الأفعال مكونة من مبتدأ وخبر ، وأصبح عمل النصب فيهما بالحمل على أعطى وكسى ، كما ذكر النحاة .

ونظرًا لهذا التباين الدلالي في علاقة مكونات الجملة ، كان النحاة أعمق في الرؤية ، والتصنيف والتقسيم والتفريع . حتى إن ابن مضاء الذي تأثر به لم يذكر ما ذكره .

فوصول معنى هذه الأفعال إلى الجملة ، جعلها تأخذ حكم المفعولين في النصب ، وربما سأل سائل وقال : لماذا لا نبقي على رفع المبتدأ والخبر ، ونجعل الجملة محلية منصوبة سادة مسد المفعولين ؟ نقول : جملة الابتداء المركبة من علاقة إسنادية مستقلة لا يكون لها محل ، لأن العوامل اللفظية لا تؤثر فيها ، بخلاف جملة الحال أو الصفة .

كما أن عدَّ هذه الأفعال متعدية ، ومنصوباتها من باب المفعول به ، والاستغناء عن تفرقة النحاة في هذه الأفعال بين ما أصله المبتدأ والخبر ، وبين ما ليس أصله المبتدأ والخبر ، مفارقة غريبة وعجيبة .

*****

كلمة ورأي

يتضح من العرض السابق ، وما تناولناه من رؤية تجديدية في النحو العربي للدكتور شوقي ضيف – رحمه الله – ، أنه قد سلك مسلكًا صعبًا ، وانتهج طريقة وعرة ، ضن فيها الدليل ، وابتعد منها الحجة ، ولعل هذا من تأثره بابن مضاء وتحقيقه لكتابه ، الرد على النحاة ، وهذا الكتاب يحمل شائبة الحزبية والتحزب ، والعنصرية لأهل مغربه ؛ فأراد أن يكون للمغرب نحو ، كما للمشرق .

ولكن ابن مضاء – رحمه الله – لم ير الاستغناء عن كان ، وما ، وكاد، وظن ، وأعلم ، وكانت رؤيته ظاهرية فقط ، وهي تمثل في مضمونها البعد عن الإغراق في التأويل والتعليل ، دون المساس بالمعاني النحوية ، فلم يلغ شيئًا ، أو يرده ، وإنما أبقى المعاني النحوية ، ورأى في جهة التفسير للمعنى الإعرابي عاملاً غير العامل الظاهر ، واعترض على بابي التنازع والاشتغال؛ لما فيهما من كثرة الاعتماد على ما خفي ، وتأويله على وجه غير الوجه الظاهر ، وبالمثل جعل إعراب الفعل بعد أحرف الجر أو العطف لهذه الأحرف ، وليس لـ أن ؛ لأنها ظاهرة . ، وسوف نتناول دعوته وآراءه بالتفصيل والتحليل .

أما الدكتور شوقي – رحمه الله – فنلاحظ أن دعوة التجديد لم تكن على منهج واحد ، فتراها في بدايتها فيها بعض القوة ، وما أن تلبث وتستمر في الاطلاع والقراءة لها ، حتى تلاحظ الفتور والخمول ، لدرجة أنه يحق لكل قارئ أن يصفها بالكلام المرسل ، أو الشعارات الخالية من الأهداف والنتائج ، وتلاحظ أنه يقف في هذا الطريق يبحث على من يأخذ بيده وينتشله من وحل الاعتراض الذي لمع في عينيه ، وزينه له رأي الكوفيين ، فربما كان للرأي

فهم غير فهمه ، ولكن طريقة الإمساك بالخيط رغم وهنه وقلة متانته ، كانت مسيطرة عليه وعلى فكره.

كما نلاحظ ، ولعلك تلاحظ معي ، الأخذ والرد الذي نقله في غير باب كان ، لم يكن بقوة ما ذكره في كان ؛ وهذا يدل على أنه كان مدفوعًا ومتأثرًا بشيء من التجديد والتغريب ، ولعل ذلك يرجع إلى التيارات الفكرية في مصر، فانحصرت الثقافة في تلك الحقبة في الصراع بين الأصالة، والحديث، والجديد والقديم، وليست اللغة بكافة علومها بمنأى عن هذا التناحر والتجاذب .

ومن المعلوم أن النحو لم يخترع أو يبتكر ، وإنما هو أداة في أداء اللغة، يدور في فلكها صعودا وهبوطًا ، فالنحو عمله في التراكيب التي تنتجها اللغة، فلم يأت به شخص أو يبتكره عقل ، وكل ما فعله النحاة أنهم لاحظوا تراكيب اللغة ، وتأملوها .

فالمتأمل والملاحَظ يخضع إلى القوة الذهنية ، ويختلف المتأملون فيما بينهم حول القضية الواحدة ، لكن الشيء المتأمل لا يستطيع المتأمل أن يغيره، أو يحول طريقه .

فإذا تأمل متأمل الجملة الاسمية " زيد قائم " فماذا يكون تأمله ، واستنباطه ؟ . بالطبع يختلف كل علم عن الآخر في صنع المصطلح ؛ ففي علم النحو ، زيد مبتدأ مخبر عنه بالقيام ، وقائم خبر ، وفي البلاغة مسند إليه، ومسند ، وفي المنطق موضوع ، ومحمول ، وفي كل علاقة تربط بينهما، هي الإسناد في اللغة ، والنسبة في الفلسفة والمنطق ، فإذا قالت اللغة : زيدٌ قائمٌ ، وكان زيدٌ قائمًا ، وإنّ زيدًا قائم ، وكاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم، وظننت زيدًا قائمًا .

فلك أن تتخيل عمل الأقدمين مع هذه التراكيب ، وأول شيء يلاحظه المتأمل في أي علم من علوم الدنيا هو التغيير في المعنى الواحد ، وينظر ماذا دخل فيه وماذا خرج منه ، وما الذي يفرق كل تركيب عن أخيه ، وما الذي أدى إلى هذا التغيير ، وما نتيجة التغيير ؟

فيجد ، ويسجل استنباطه أن زيد قائم لا شيء فيها ، ويلاحظ عند دخول كان .... إلخ قد تغير شكل الجملة ، وتغير آخرها ، وأصبح معناها مختلف ، وكأنهم أجروا مسحًا لغالبية اللغة فوجدوها كذلك ، فماذا عسى أن يضع النحوي ؟

أقول لك : أن النحوي الأول – وكلنا ذلك الرجل – وجد المتكلم افتتح كلامه باسم ووضع عليه ضمة ، وأنهى كلامه باسم تم به الغرض من كلامه ، ووضع عليه ضمة ، فقالوا : مبتدأ مرفوع وخبر مرفوع ، ثم نبحث بعد معرفة الموضعين في المسائل والجزئيات حسب الكلام المنطوق في لغة العرب . وسموها جملة اسمية ، ووجدوا ما يقابلها جملة تبدأ ليس باسم ، وإنما بفعل فسموها الفعلية .

فإذا حضرتك لاحظت كما لاحظوا ، فماذا كنت ستكتب لنا ، وما الضابط الذي يمكن أن تخرجه لنا ؟

وقد رأت اللغة أن تكون للجملة الاسمية جميع الصلاحيات الدلالية ، وحتى تتم المفارقة التي من خلالها نستطيع أن ندرك الدلالة ، كان لا بد من إجراء تعديل في الشكل تتفق مع الدلالة الجديدة . فأول أمرها الإسناد والإثبات، فإذا أرادوا لها الزمن المعين ، أو أرادوا لها التوكيد ، أو أرادوا لها النفي ، أو مقاربة الوقوع ، أو شك في مضمونها ، فما الذي يدل على كل

هذا، وحتى تفارق الدلالة الدلالة ، كان لابد من تغيير في الشكل ، مع الحفاظ على العلاقة الوضعية وهي الإسناد .

فلم يكن للنحو ، أو للنحاة أي عمل إلا الاستنباط والملاحظة ، وهذا من حكمة اللغة وفلسفتها . فوجود العلاقة التي بنيت عليها الجملة في أول أمرها شيء لا بد منه ، فلو تفككت العلاقة ، أو ألغيت لقوِّض البنيان ، وعمي كل جديد ، فلكل جديد وضعه ، ومعناه ، وميزته الخاصة به ، فـ (كان وإن وظن ، وما وكاد) جديد على الجملة ، ولكل جديد مدلول ، وحتى تتمايز كل مدلول عن الآخر ، كان لا بد من تغيير في الشكل والمضمون .

ومن الإنصاف الذي يجب تسجيله هو أن الدكتور شوقي كان متأثرًا بالحركات الثقافية والفكرية في ذلك الوقت ، فظهرت دعاوى تحث على التغريب ، وتهاجم اللغة وتتهمها بالجمود والتخلف ، وتطالب باستبدالها بالعامية ، كما فعل أحمد لطفي السيد ، ولويس عوض ، وسلامة موسى ، وتوفيق الحكيم .....إلخ .

فقد أثرت هذه الدعاوي في علماء هذا العصر إلى النظر في النحو ، ونسوا أن النحو محكوم باللغة ، فقام بعضهم مثل : الشيخ إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، ورفاعة الطهطاوي ..... إلخ بدعوات ، وفي العزم تناول كل هذه الدعوات .

وقد وجد على الساحة الثقافية والفكرية في أربعينيات القرن الماضي فريقان ، الأول : جاهر ، وأفرط ، وطلب الخروج عن اللغة بكل محتوياتها ، واستبدالها بالعامية ، تحت مسمى النهضة ؛ فقام بنقل الفكر الغربي بأمانة شديدة ، وهو ما عرف بجيل النهضة . والثاني : هو ما تراجع فيه التغريب ، وخفت وطأته ، وظهر خطاب الحديث عن الهوية العربية ، والمحافظة على

التراث القومي و الديني ، ولكن كانت غايته ومسعاه هو اللحاق بالنموذج الغربي مع الحفاظ على الهوية العربية قدر الإمكان ، شريطة أن تتطور الهوية لتواكب العصر ، وهي لا تخرج عن كونها محاولة لتبني الفكر الغربي، ولكن بأسلوب جديد ، وشكل مختلف يتسم بإعادة صياغة الهوية العربية من الداخل بأسس غربية ، مع الاحتفاظ على هيئتها العربية والإسلامية ، وبالتالي يعاد اكتشاف التراث من منظور غربي ، ويصاغ بأثر رجعي ؛ ومن هنا نستطيع الحكم على القديم ، مثل : عقلانية المعتزلة ، والجرجاني أسلوبي ، والاغتراب موجود في شعر الخوارج والصعاليك.(١) وهذا التيار سلكه رفاعة الطهطاوي وطه حسين ، وشوقي ضيف ، وإبراهيم مصطفى .

وهناك تيار ثالث خفت وهيجه ، ولم يلمع بريقه ، وهو التيار الذي لم يتشكل ، أو يتلون ، وهذا يمثله : الرافعي والعقاد ، ومحمود شاكر ، والشيخ محمد عبده ..... وغيرهم .

وقد كتب الله لمصر أن تكون منارة العلم الإسلامي ، متمثلة في الأزهر الشريف ، وهنا تحول فكر الغازي الغربي ، عندما أحس ببزوغ نهضة عربية إسلامية ، فعملوا على وئدها في مهدها ، وما كان إرسال البعثات العلمية لفرنسا لأجل العلم ، بل لأجل بناء الجيش القوي الذي أراده محمد علي ؛ فأرسلت البعثات إلى الغرب ، وجاء المستشرقون لتنفيذ هذه السياسة ، ولتنفيذها لم يجدوا رابطًا يمكن تفكيكه إلا اللغة ، فوجهت لها السهام الطائشة ، فحثوا المفكرين والمثقفين الذين أعدهم لمخططه لنبذ هذه اللغة والكتابة بالعامية؛ لأنها متخلفة وجامدة وغير متطورة .

---

(١) ينظر العالم من منظور غربي د عبد الوهاب المسيري ٩٠، ٩١ .

ونجحوا بعض الشيء في تشكيك المثقفين في أمر اللغة ؛ فمن كتب في القضية النحوية باسم التجديد والإصلاح ، هم ملبون لهذه الفكرة ، مثل : حسن الشريف في مقاله تبسيط قواعد اللغة نشره ١٩٣٨، وأنيس فريحة في كتابه : نحو عربية ميسرة ، الذي يرى أن الإعراب زخرفة لفظية اصطنعها النحاة ، والشيخ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، فقد أحدث به بلبلة فكرية في صفوف المتعلمين . (١)

وكل هذا من فعل المستعمر الذي أيقن أن هذه البلاد الإسلامية والعربية، لن تخضع بالبارود والسلاح ، وأن سبيله لتحقيق أغراضه ، هو الفكر، وإقامة الدعاوى التي تشكك الناس في موروثهم وفي رباطهم الموحد ، وهذا يخلق جواً من الاختلاف والخلاف الفكري والثقافي ، القائم على طول المدة .

فكانت سياسة المستعمر أو المستشرق ، هي هتك العلائق التي تربط العربي بالماضي ثقافيًا ، واجتماعيا ولغويا ؛ وذلك عن طريق تفريغ الإنسان من الماضي ، وملء هذا الفراغ بالعلوم والآداب المستجلبة من الغرب ، وكل هذا تحت مسمى التجديد أو الجديد ، وقد أدى هذا إلى وجود اتجاهين : الأول: ميل إلى رفض القديم ، والاستهانة به دون وعي ، والثاني : ميل إلى قبول الجديد والولع به . وقد اتبع هؤلاء في نجاحهم لرفض القديم ، إلى سياسة الإحلال ، كإحلال القديم بالقديم ، فظهرت دعوات تنادي بالحضارات القديمة كالفرعونية والفينيقية . وكان الهدف من هذا هو صرف الناس عن الماضي الذي يقوي الوحدة بماض بائد عريق في القدم ؛ ليزاحم هذا الماضي . (٢)

---

(١) راجع بحث موقف محمود شاكر من دعاة العامية ص٢١٦ ، ٢١٧ ، للأستاذ الخيثر داودي، مجلة الأدب العربي في الدراسات الاستشراقية (مجلة إشكالات العدد ٢ -٢٠١٣

(٢) راجع آراء محمود شاكر وجهوده اللغوية ص ٣٢ .

ونتج عن هذا البلبلة في تحديد مفهوم التجديد ، فمع شيوع اللفظ ، لا تستطيع أن تحدد من المجدد ، ومن المقلد . فلهذا التماهي في المصطلح ، أطلقوا على كل من يدرس آداب الأمة ، ويدرس تاريخها ، فيعمد إلى اقتباس أراء وأفكار قد تولى صياغتها ، فهو لصيق دخيل عليها وعلى لسانها ، لم ينشأ فيها ، وإنما تعلمه على كبر فهو لا يعلم منه إلا القليل ، وقد نبت في لسان آخر ، وقد حرم القدرة على التذوق لآداب هذه الأمة . (١)

والتجديد لا يمكن أن يكون في مفهومه ذا معنى ، إلا إذا نشأ نشأة طبيعية من داخل ثقافة متكاملة متماسكة حية في أنفس أهلها ، فلا يكون التجديد إلا من متمكن النشأة في ثقافته ، ومتمكن في لسانه ولغته ، ومتذوق لما هو ناشئ فيه ، ولم يكن التجديد مقومًا عشوائيا ، وإنما هو وصل بين تفاصيل كبيرة معقدة تنطوي عليها الثقافة السائدة ، وبين رؤية جديدة نافذة حين يلوح للمجدد طريق آخر يمكن سلوكه ، وبهذا يحدث تشابك قطعًا ووصلاً في النواحي فإذا قطع هنا وصله هناك ، بقوة ورصانة . (٢)

يقول الشيخ محمود شاكر في مفهوم التجديد : " فالتجديد حركة دائبة في داخل ثقافة متكاملة ، يتولاها الذين يتحركون في داخلها ، عمادها الخبرة ، والتذوق والإحساس المرهف بالخطر عند الإقدام على القطع والوصل ، وعند التهجم على الحل والربط ، فإذا فقد هذا كله ، كان القطع والحل سلاحًا مدمرًا للأمة ولثقافتها ، وينتهي الأمر بأجيالها إلى الحيرة والتفكك والضياع ، إذ يورِّث كل جيل منها جيلا بعده ."هـ (٣)

****

(١) ينظر كتاب المتنبي رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، محمود محمد شاكر ص ٢٥
(٢) المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦
(٣) السابق ص ٢٦

الخاتمة

الحمد لله على كريم فضله ، وواسع نعمائه ، وأصلي وأسلم على سيد البشر ، وعلى آله وأصحابه الأطهار إلى يوم الدين .

" **أما بعد** "

ففي الحقيقة أن هذا لا يعد تجديدًا بقدر ما هو اعتراض على جهود النحويين ، وقد توصلت في هذا المبحث إلى النتائج الآتية :

الأولى : أن الأساس الأول الذي دعا إليه الدكتور شوقي ضيف ، وهو إعادة تنسيق أبواب النحو بالحذف أو الاستغناء، لم تكن خالصة لذات التجديد ، وأنها نتيجة دوافع معينة ، كالعصبية والتحزب كدعوة ابن مضاء ، فقد ظهرت في عصره ثورة على فقه المشرق ، وأمر أستاذه يعقوب بن يوسف ، ألا يقلدوا واحدًا من الأئمة الأربعة ، كما أمر بحرق كتب أئمة المذاهب الأربعة ، وكان ابن مضاء قاضي القضاة آنذاك ، فلما رأى مولاه يثور على فقه المشرق فثار هو على نحو المشرق .

الثانية : التناحر الفكري الذي ضجت به الساحة الثقافية في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي ، والذي صنعه المستعمر الذي يطمع في الشرق ، فعمد إلى المثقفين وإغرائهم بأن فكرة التجديد أصبحت مطلوبة .

الثالثة : أثبت البحث أن النحو خاضع للتراكيب التي تنتجها اللغة ، وأن النحاة قد تأملوا هذه التراكيب ، واستنبطوا لنا ما يمكن أن تسير عليه الأجيال المتعاقبة ، كما هو عند الأوائل ، وهذا أمر طبعي ، أي : اختلاف نظرة المتأمل في أي مادة ، وطبعي يقصر كل متأمل عن الآخر .

الرابعة : ذكر البحث أن حذف هذه الأشياء ، التي طالب بحذفها صاحب الدعوة يستلزم حذف التراكيب اللغوية ، وحذف التراكيب الواردة ليس في

إمكان أحد ؛ لأنها حرية اللغة ، وهل تضمن طريقة واحدة في إنتاج اللغة عبر العصور ، بمعنى ما تحذفه أنت في عصر ، قد يأتي عصره ويقر ما حذف ، لذلك لم يكن الحذف تجديدًا ؛ لأن التجديد ينبغي أن ينطلق من اللغة ، وليس من دراسة علومها ، وتقنياتها .

الخامسة : توصل البحث أن دعواه شكلية زخرفية ، ليس لها من اسمها إلا البريق ؛ فلم يتعرض للمنهج النحوي ، وإنما كان التجديد – كما يزعمون – في المسائل والفروع ، وذلك كإلغاء الاشتغال والتنازع وإعراب المضارع بعد الأحرف .

السادسة : أن ما دار حول النحو من دعاوى لا تقدح فيه ، ولا في أمره ، وأن هذا نتيجة التطور الكامل لهذا العلم ، والنمو التام ، فأدني الأشياء في هذا العالم أيسرها ، وأقلها في التركيب ، وما عظم شأنه وعلا واكتمل ، لا بد أن يكثر حوله الأخذ والرد ، والإشكال والإعضال ، وهذا هو ضريبة النمو والكمال .

السابعة : دعاة التجديد في النحو ، لم يضعوا لنا البديل الذي يسهل حفظه والعمل به ، فكان النحو بقواعده التي بين أيدينا هو الوسيلة الوحيدة عبر العصور التي حفظت لنا لغتنا ، رغم تقلبات الزمن بتياراته المتنوعة وثقافاته المتعددة ، وعقائده المتناحرة ، واللغة هي مجال إزكاء لكل هذا ، فلو كتبوا لنا قواعد خفيفة الاسترجاع ، قريبة التناول والتداول ، وتسد مسد القواعد التي بين أيدينا لأقبلنا عليها حبًّا وشغفا ، تاركين هذه القواعد إلى غير رجعة .

الثامنة : ظهور حقائق عظيمة وجلية سجلت عبر العصور والأزمان ، منها : حرية الرأي مكفولة للغير ، فلم يحجر أخد عبر العصور على رأي

أحد ، ولم تقدس الآراء ، وخير دليل على ذلك ما كان من النحاة الأوائل، وقد ألمح ابن جني لهذا النهج . فقال : " ... أمتي لا تجتمع على ضلالة " ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره ."هـ [١]

التاسعة : أثبت البحث أن النحو يدور في فلك اللغة ، وهو يضع ما تقدمه له اللغة من مادة ، تحت بند الضوابط التي استنبطها العقل النحوي بعد استقراء مواد اللغة وتراكيبها .

العاشرة : الهجوم على اللغة ورميها بالضعف ، والنحو بالتعقيد والصعوبة ، فعمد المحتل إلى إزكاء نهج التخالف فيما بيننا من جانب ، ومن الجانب الآخر غرس الاعتراض والنقد للقديم من خلال المثقفين والمتعلمين بإرسال البعثات ، والإعجاب بالحياة الغربية ، والنفور من مظاهر الحياة في بلادهم ؛ فخلق جيلاً غرس فيه روح الاختلاف ، والخروج على القديم ؛ وما هذه الدعوات إلا من إفرازات ، ما أريد بهذه الأمة .

وفي النهاية نحمد الله سبحانه وتعالى ، ونصلي ونسلم على خير البشر ، وأعظم الخلق . فما كتبته ، أو سجلته هي وجهة نظر لا تمثل إلا صاحبها ، وهي قابلة للرد ، والنقد ، فلا عصمة إلا للأنبياء والمرسلين .

الأستاذ الدكتور

محمد رفعت حمدان أحمد

(١) راجع الخصائص لابن جني ١/١٨٩ ، ١٩٠.

المصادر والمراجع

- آراء محمود شاكر وجهوده اللغوية ، رسالة ماجستير لـــ محاسن قربان ، كليـــة اللغة العربية ، جامعة أم القرى .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د : رجب عثمان محمد ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ – ١٩٩٨م
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط ٤ – ١٩٦١ ، مطبعة السعادة .
- تجديد النحو ، د : شوقي ضيف ط دار المعارف ، مصر ، ط ٦ ، ٢٠١٣
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشق .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ، ٢٠٠٠
- تيسير النحو وتجديده ، د : شوقي ضيف ، ١٩٨٤ ، جامعة الإمام ، الرياض ، نشر المنظومة .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبـــة التوفيقية .
- الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ – ١٩٦٥م ، ط ٢ ، الحلبي.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ،
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار الفكر العربي .
- رسائل الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٦٤م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن الســـيد ، والـــدكتور : محمد بدوي المختون ، ، دار هجر

- شرح التسهيل للمرادي ٢٨٤ ، تحقيق محمد عبد النبي محمد عبيد ط ١ – ٢٠٠٦ ، مكتبة الإيمان المنصورة .
- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا .
- العالم من منظور غربي د عبد الوهاب المسيري ، دار الهلال .
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون .
- كتاب المتنبي ، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا ، أبو فهر ، محمود محمد شاكر شركة القدس للنشر والتوزيع .
- معاني القرآن للفراء ، ط ٣–١٩٨٣م عالم الكتب .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر ، القاهرة ١٩٩٤م
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عمر ، دار الكتب العلمية ط ١ /٢٠٠٨م
- موقف أبي فهر محمود محمد شاكر من دعاة العامية ، للأستاذ الخيثر داودي ، مجلة الأدب العربي في الدراسات الاستشراقية (مجلة إشكالات– المركز الجامعي لتامغنست الجزائر ، العدد ٢ –٢٠١٣م
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط ١ – ١٩٩٢م
- النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية رسالة دكتوراه ، إعداد مختار بزاوية ، جامعة وهران الجزائر .
- النحو الوافي عباس حسن ، دار المعارف مصر ط ٣.
- همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط ١ – ١٩٩٨م

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٦٢٩
٢-	Abstract	٢٦٣١
٣-	المقدمة:	٢٦٣٣
٤-	تمهيد .	٢٦٣٧
٥-	أسباب الدعاوى	٢٦٣٧
٦-	طبيعة الدعاوى	٢٦٤١
٧-	الدعوة الأولى (دعوة الأستاذ الدكتور شوقي ضيف)	٢٦٤٥
٨-	إعادة تنسيق بعض الأبواب النحوية	٢٦٤٦
٩-	أولاً: باب كان وأخواتها .	٢٦٤٦
١٠-	ثانياً : باب ما ولا ولات	٢٦٥٢
١١-	ثالثاً : باب كاد وأخواتها	٢٦٥٧
١٢-	رابعاً : باب ظن وأخواتها	٢٦٥٩
١٣-	خامساً : باب أعلم وأرى	٢٦٦٤
١٤-	كلمة ورأي	٢٦٦٦
١٥-	الخاتمة	٢٦٧٣
١٦-	المصادر والمراجع	٢٦٧٦
١٧-	فهرس الموضوعات	٢٦٧٨

تم بحمد الله